اسم المقال: أثر المتغيرات الخارجية في جهود مكافحة الإرهاب بالعراق
اسم الكاتب: م.د. محمد عبد الله راضي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7605
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 16:24 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر المتغيرات الخارجية في جهود مكافحة الإرهاب في العراق▽

The Impact of Foreign Variables in Counterterrorism Efforts in Iraq

م.د. محمد عبد الله راضي• Dr. Mohammed A. Radhi

الملخص:

تضمنت الدراسة في هذا البحث محاولة لرصد اثر المتغير الخارجي سواء كان من دول او منظمات مختصة في جهود مكافحة الارهاب في العراق، وقد انطلقت الدراسة من رؤية مفادها ان المتغير الخارجي أدى دوراً مهماً في جهود مكافحة الارهاب في العراق، ولكن هذا الدور يفترض ان يتغير تبعاً الى طبيعة المرحلة. ومن اجل التحقق من صدقية هذا الإفتراض فقد إعتمد الباحث على جملة من المناهج العلمية لغرض تثبيت الوقائع والمآلات ومسار الظاهرة قيد الدراسة. وقد خرجت الدراسة بعدد من الاستنتاجات من بينها، إن فاعلية المتغير الخارجي في جهود مكافحة الارهاب تتسم بالتبدل والتغير وعدم الثبات في رؤاه وفي ممارساته تبعاً لما تمليه مصالحه الخاصة، وان العراق سيكون بحاجة الى تنظيم دور المتغير الخارجي في تلك الجهود، والتكييف المؤسسي تبعاً الى المصالح الوطنية الداخلية، ومقتضيات السيادة.

الكلمات المفتاحية: الأمن القومي، البيئة الأمنية، مكافحة الإرهاب

Abstract:

In this study, an attempt was made to monitor the impact of the external variable, whether from states or specialized organizations in efforts to combat terrorism in Iraq. The study was launched from the logic that the external variable played an important role in ending terrorism in Iraq, but this role is supposed to be changing following the status quo. In order to verify this assumption, multiple approaches were used, including the historical descriptive approach, as well as the deductive analytical approach based on the facts, outcomes, and tracking phenomenon. The study reached out to number of conclusions, including that the effectiveness of the external variable in the war

▽ تاريخ التقديم : 2024/3/17 تاريخ القبول: 2024/4/19 تاريخ النشر: 2024/6/30

• كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين. dr.mohammedabd@nahrainuniv.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

on terrorism is characterized by change, and instability in its vision and practices according to what its own interests dictate, and based on that Iraq need to orginaze the external variable's role in the war against terrorism, as well institutional adaptation according to national in interest as a requirement of sovereignty.

Key Words: Counterterrorism, National Security, Security Environment

المقدمة:

لقد أدت المتغيرات الخارجية تأثيراً أساسياً في البيئة الداخلية العراقية منذ تأسيس الدولة وحتى يومنا هذا، وتراوح ذلك التأثير بين التدخل الموجه لأطراف وفاعلين إقليميين ودوليين، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وبين ذلك التأثير الذي ينتج عن قضايا وتفاعلات البيئتين الإقليمية والدولية للعراق. وقد كان للموقع الجيوبوليتيكي للعراق دوراً أساسياً في تعميق ذلك التأثير، نتيجة لطبيعة التفاعلات بين القوى المحيطة به، والتي أصبح ينظر معها الى العراق بوصفه ساحة لتلك التفاعلات. حتى اصبحت البيئة الداخلية في العراق تحمل نوع من التأثيرات التي تعد امتداد للتفاعلات الخارجية.

ولعل الظاهرة الإرهابية، والتي تعد ظاهرة عالمية، مثلت إحدى أهم المتغيرات التي تفاعلت على الأرض العراقية، بتأثير عوامل محلية في جزء منها، وخارجية في جزئها الآخر، ولعل التأثير الخارجي لعب الدور الأهم في اتساع تلك الظاهرة في العراق، وتحديداً بعد عام ٢٠٠٣، حيث لعبت عوامل التمويل، والتجنيد، والفتاوى العقائدية، والتسهيلات في التنقل وتوفير الموارد وغيرها، ادواراً أساسية في تقوية التنظيمات الإرهابية، مستغلةً ظروف الفوضى وضعف مؤسسات الدولة، سيما الأمنية، مما جعل العراق يمر بموجات من الخروقات الإرهابية، جعلت المعركة تدور في المدن والقرى، وليس على الحدود، وهي تجربة جديدة لم تألفها المؤسسة الأمنية والعسكرية العراقية التي اعيد تشكيلها بعد عام ٢٠٠٣.

ان ذلك التحدي، ورغم الجهود والتضحيات الكبيرة التي قدمتها المؤسسة الأمنية، لا يزال قائماً، ولعل أحد أهم مقومات استمراره هو دور المتغيرات الخارجية، فرغم الضعف الكبير الذي أصابه بفعل تصاعد قوة تلك المؤسسة، والأداء الحكومي، سيما الخارجي، والذي يفصح عن تزايد قوة مؤسسات الدولة في مواجهة المخاطر الإرهابية. وبالتالي، فإن التعامل مع المتغيرات الخارجية سعياً وراء تحجيم تأثيرها في استفحال المخاطر الإرهابية في العراق، يمثل هدفاً محورياً للدولة العراقية، وضمن استراتيجياتها وسياساتها لحماية الامن القومي للبلد.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وإزاء ذلك، فإن هذا البحث يحاول التعمق في تحديد تلك المتغيرات ذات الطبيعة الخارجية، وتلمس اتجاهات تطورها، وتقديم أفكار عملية حول الكيفية التي يمكن التعامل معها، سعياً وراء تحجيم أثرها السلبي، إذ كلما ازدادت فاعلية وكفاية تعامل مؤسسات الدولة العراقية مع المتغيرات الخارجية المؤثرة في الظاهرة الإرهابية في العراق، كلما كان لها سيطرة أكبر على اتجاه تأثير تلك المتغيرات، وبالتالي تزداد فاعلية جهود المؤسسة الأمنية في التعامل مع تلك الظاهرة في داخل العراق.

بالمقابل، فأن الظاهرة الارهابية تتخذ صور شتى وقدرة على تغيير ادواتها ووسائلها، بفعل التطورات التكنولوجية والضعف المؤسسي او التنسيق بين الاطراف الدولية، اذ عادةً ما تلجأ الى الجانب النوعي في عملياتها في عالم شديد التعقيد، فأي حدث او عمل ارهابي ممكن ان تكون له عقبات تتخطى الحدود الى مديات التعاون والتكامل الأقليمي والدولي، وتترك تبعاتها مثلاً على سوق الطاقة واسعار النفط والتعاون العابر للحدود وربما ينعكس على خطط التنمية.

اهمية وحدود البحث:

ينفرد هذا البحث في محاولته الى ايجاد تفسير في نوع واهمية العلاقة بين الحرب على الارهاب وانهاء وجوده في العراق، وبين الأدوار التي اتخذتها الاطراف الخارجية في دحره، كما يتناول البحث محاولة ايجاد صيغة للتكامل بين تلك المتغيرات الدولية التي أسهمت في الحرب على الأرهاب في العراق وبين الضرورات المرحلية التي تتطلبها مؤسسة الدولة العراقية في نوعية الجهود المبذولة حالياً ومستقبلياً من خلال تنظيم تلك المتغيرات الخارجية مع الحاجات الوطنية الملحة، والتي تتوافق مع منطق السيادة للدولة العراقية على اراضيها.

هدف البحث:

يحاول البحث الى الوصول الى الاهداف الاتية:

- التعرف على اهمية الدور الدولي سواء اكان نابع من منظمات او دول او جهات اخرى مختصة في محاربة الارهاب في العراق.
- محاولة التعرف على البيئات المحفزة والمسارات والأطراف التي يمكن ان تنمو من خلالها الجماعات الارهابية بفعل الظروف والمتغيرات الناشئة والمؤاتية والتي تنحصر بالتحديد في العوامل الدولية عابرة الحدود بالنسبة الى العراق.
- محاولة تقديم مقترحات جديدة سواء أكانت موجهة الى صانع القرار المحلي المعني بجهود مكافحة الارهاب او الى الاطراف والجهات الدولية الفاعلة في محاربة الارهاب.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- تأكيد ان المتغير الخارجي المساهم في الحرب على الارهاب قد لا تتوافق اولوياته مع الاولويات الوطنية في مكافحة الارهاب، مما يقتضي توفيق تلك الجهود مع الإحتياجات الفعلية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من افتراض مفاده أن التغيرات المؤسسية في العراق وتبني انماط لسياسات عامة جديدة في الداخل مقابل تطلع العراق الى كسب مزايا التكامل والاندماج مع العالم، قد وفر فرصة لتصاعد نشاط الجماعات الارهابية، كما ان القدرة المؤسسية للدولة العراقية في التعامل مع الخطر الارهابي يفترض تعاوناً وتكاملاً في مجال التخطيط والمراقبة والرصد والمتابعة والمواجهة للجماعات الارهابية مع الأطراف الدولية ذات الشأن، بما ينسجم مع الأطوار التي تمر بها تلك الجماعات، فضلاً عن أن زيادة فاعلية وكفاية تعامل مؤسسات الدولة العراقية مع المتغيرات الخارجية المؤثرة في الظاهرة الإرهابية في العراق سيؤدي الى سيطرة أكبر على إتجاه تأثير تلك المتغيرات، ومن ثم تزداد فاعلية جهود المؤسسات المعنية في التعامل مع تلك الظاهرة في داخل العراق.

منهجية البحث :

اعتمد البناء المعرفي للبحث على مناهج عدة منها المنهج التحليلي الوصفي الى جانب المنهج التأريخي من خلال تتبع مسار الظاهرة قيد الدراسة واتجاهاتها، وهو ما يمهد الى استخدام المنهج الأستنباطي من خلال اقتراح ادوات ووسائل جديدة في علاج تأثير المتغيرات التي سيتم تناولها.

هيكلية البحث:

وبغية الوصول الى النتائج والتحقق من الفرضية التي تم تثبيتها، فأن الهيكل الاتي تم اعداده من اجل الوصول الى النتائج النهائية تضمنت دراسة البيئة الامنية الخارجية للعراق والمخاطر الامنية الخارجية إلى جانب دراسة الجهود الدولية الداعمة للعراق في الحرب على الارهاب وطبيعة الدعم الخارجي الموجه الى العراق في الحرب على الارهاب، وكذلك شملت دراسة تنظيم اوجه التعاون مع الفواعل الخارجية في جهود مكافحة الارهاب والاستجابة المطلوبة وفقاً لمستقبل تأثير المتغيرات الخارجية في المخاطر الإرهابية في العراق.

أولاً: البيئة الأمنية الخارجية ومخاطر الأمن القومي العراقي

إن تحليل البيئة الأمنية للعراق ومخاطر الأمن القومي تعد من أساسيات البحث في تأثير المتغيرات الخارجية في مكافحة الارهاب، إذ يسهم هذا التحليل في تقييم حركة المتغيرات وبيان تأثيرها الأمني. ووفقاً لذلك تم تقسيم الدراسة في هذا المطلب إلى:

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

1. البيئة الأمنية الخارجية للعراق

تأتي جهود مكافحة الإرهاب في العالم من اجل تحقيق غايتين أساسيين هما: تعزيز الإجراءات الدفاعية والاستباقية. ولذلك تعمل مجموعة من الجهات الدولية (دول او منظمات مختصة) على تبني تدابير دفاعية مضادة لحماية الأهداف الحيوية من خلال جعل الهجمات ترتد بكلفة عالية على الجماعات الإرهابية او من خلال تقليل احتمالات نجاح الهجمات الارهابية وانهائها من مواقع انطلاقها[1]... إن أي جهد للتعامل مع التحديات الأمنية، الإرهابية وغيرها، يستلزم الانطلاق من بيئة تلك التحديات، بدءاً من فهم تلك البيئة، أطرافها وقضاياها وتفاعلاتها، وانعكاسات كل ذلك على الامن القومي للدولة، ومن ثم تحديد مجالات التأثير المطلوبة والممكنة، والموائمة فيما بينها، ووضع خطة عمل، وصولاً الى التنفيذ الفعال، والذي يضمن تحقيق التأثير الذي يُحجم من تأثير المخرجات السلبية لتلك البيئة، والاستفادة من الفرص المتوفرة لتدعيم الامن القومي للدولة[2].

والبيئة الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط اتصفت لفترة طويلة بكونها بيئة مضطربة، تتداخل فيها مسببات عدم الاستقرار بين تلك الناشئة نتيجة متغيرات داخلية خاصة بالمنطقة، وبين تلك القادمة من خارجها، نتيجة لتحولات النظام الدولي، وتفاعلات القوى الفاعلة فيه، وبالنتيجة أخذت هذه البيئة تفرز ثمة تهديدات لاطرافها من جهة، وكذلك لمناطق أخرى. وفي هذا السياق برزت قضايا أمن الطاقة والصراعات المسلحة والتطرف والإرهاب[3].

وإزاء ذلك يمكن تحديد أهم خصائص البيئة الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط في أنها:

أ. بيئة ذات تعددية كبيرة

لقد افرزت عقود من التفاعلات المكثفة في منطقة الشرق الأوسط، منذ بداية تبلورها كنظام إقليمي متفرع عن النظام الدولي بعد الحرب العالمية الأولى، بيئة استراتيجية معقدة نتيجة للتعدد الذي تتصف به المنطقة من حيث الفاعلين، سواء أكانوا من داخل المنطقة أو من خارجها. وهذا التعدد في ظل نظام إقليمي يدفع باتجاه نمط من التفاعلات التي تحاول تأسيس وتعزيز التوازن داخل النظام[4]، أو مواجهة

---

[1] رائد صالح علي واخرون، المتغيرات الدولية وانعكاسها على تطور مفهوم الارهاب ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، عدد خاص، ص. 290

[2] انظر للمزيد حول أهمية دراسة البيئة الاستراتيجية انظر:

Terry L. Deibel, Foreign Affairs Strategy: Logic for American Statecraft, Cambridge University Press, New York, 2010, p.35

[3] انظر للمزيد:

Waleed Hazbun, Regional Powers and the Production of Insecurity in the Middle East, The International Spectator, Italy, 2018, p.3-5
https://www.iai.it/sites/default/files/menara_wp_11.pdf

[4] انظر:

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

التهديدات التي تفرزها تفاعلات المنطقة، وهو ما خلق ميل لدى أولئك اللاعبين نحو تشكيل تجمعات وتحالفات ومحاور، البعض منها ثنائي، والبعض الآخر متعدد، ولعل الصور الاوضح بهذا الخصوص كانت جامعة الدول العربية، وحلف بغداد، والاتحادات (الاتحاد الهاشمي، والوحدة المصرية – السورية، والاتحاد الثلاثي)، ثم جاءت تجربة المجالس الفرعية مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجلس التعاون العربي، وصولاً الى مسار التعاون الثلاثي (العراقي المصري الأردني)[1].

وتتصف هذه البيئة بتعددية كبيرة في طبيعة الفاعلين (دول، أحزاب عابرة، تنظيمات عسكرية، مؤسسات دينية عابرة، قوميات، عشائر.. الخ)، والأدوار (محاور، تجمعات فرعية، تحالفات، وكلاء.. الخ)، وقضايا (اثنيات، أقليات، نزاعات، قضية المياه، أمن.. الخ). وهذه التعددية أفرزت تداخلاً في دوافع توظيف الظاهرة الإرهابية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

ب.بيئة تصارعية حادة

حيث يميل الفاعلون الى السلوك التصارعي أكثر من التعاوني، مما يجعل الميل الى توظيف العنف، بمختلف اشكاله ومستوياته، فمن جانب يعمل الفاعلون الاقليميون الى تعزيز قدراتهم العسكرية بشكل كبير استعداداً لأية مواجهة محتملة، ومن جانب آخر ينخرط بعض الفاعلون الاقليميون في دعم مجموعات وتنظيمات تمارس العنف، لتحقيق أهداف سياسية، وبالتالي تشهد المنطقة صراعات مسلحة أو أن احتمالات اندلاع صراعات مسلحة هي واردة بشكل كبير.

ج. بيئة استقطاب أيدولوجي

لا تزال الانقسامات ذات الطابع الأيدولوجي تؤثر بشكل عميق في اتجاهات التفاعل الإقليمي، فالدوافع الاثنية والدينية والمذهبية المؤطرة سياسياً (دول، ومجتمعات، وتنظيمات)، سيما الأكثر تطرفاً، تجعل الاستقطاب الأيدولوجي ظاهرة أساسية في المنطقة، مما يوفر مبررات، وأحياناً ما ينظر اليه أنه شرعية للعنف ازاء الآخر المختلف. وذلك الاستقطاب في العموم هو داخلي وعابر للحدود، في غياب تبلور واضح للهوية الوطنية في دول المنطقة.

د. بيئة تنافس دولي: لعبت الدوافع الجيوستراتيجية لدى القوى الدولية أدواراً أساسية في المنطقة عبر مراحل زمنية مختلفة، فالقضايا الأمنية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تتفاعل في المنطقة

Muhammad Shabbir, Emerging Middle East: Interplay of the New Power Centers, National Defense University, Institute for Strategic Studies, Pakistan, 2013, p. 27-29

[1] انظر للمزيد: عياش بوشريف، توازن القوى ومعضلة التحالفات في الشرق الأوسط، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد ١٠، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠١٧، ص ١١٠-١١١

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ارتبطت الى حد كبير بتلك الدوافع لدى القوى الكبرى المتنافسة اساساً في البيئة العالمية ككل. مما نقل التنافس الى المنطقة التي بدأت تتأثر بتطورات ذلك التنافس، والتحولات التي تحصل في سياسات تلك القوى، من الانخراط المحدود، الى الانخراط المكثف، الى التدخل، الى الانسحاب، مما أثر في التوازنات واتجاهات التفاعل الإقليمي.

هـ. بيئة انفتاح كبير

لقد قاد التطور التكنولوجي الكبير، وثورة الاتصال والمعلومات الى تغذية عوامل القوة للفاعلين الإقليميين بأدوات مضافة في ادامة صراعاتهم، وقاد ذلك الانفتاح الى انتقال الأفكار والافراد والأموال والمعدات بسهولة أكبر، وأصبح اداةً من أدوات الصراع، وليس فرصة للتقارب والتقبل للآخر، متأثراً بالمعطيات أعلاه.

و. بيئة عدم استقرار

تشهد العديد من دول المنطقة حالة من عدم الاستقرار الداخلي، نتيجة للأزمات والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما أنتج ظاهر عابرة للحدود، مثل النزوح والميل الى الهجرة، وانتشار المخدرات، والتوتر الداخلي، والزيادة الكبيرة في نمو السكان، والفقر، والبطالة، وانتشار الجريمة، وغيرها من الظواهر، وهي بالإجمال عناصر مغذية للإرهاب، وتفرز تحديات ليس لمؤسسات الدولة المعنية فحسب، وإنما لمجل دول المنطقة.

2. المخاطر الأمنية الخارجية للعراق

أ. تفاقم الصراع الإقليمي على الساحة العراقية

ساهمت البرامج المختلفة والتوجهات ذات الاهداف المتباينة، إمكانية خسارة التقدم الذي تحقق في تجنيب العراق مخاطر الصراع الإقليمي، وخسارة ما تحقق من تحويل العراق الى نقطة التقاء. وبالنتيجة ستفقد الأطراف المختلفة الدوافع للتعاون الجاد في دعم الامن في العراق، مما يوفر ظروف ملائمة لحركة التجنيد والتمويل والحركة للخلايا والتنظيمات الإرهابية.

ب.نمو نزعة التطرف

قد تعود الحواضن السابقة للتنظيمات الإرهابية الى تقبل تلك التنظيمات بفعل الاستقطاب الديني والمذهبي في المنطقة، وبفعل ما يمكن ان ينظر اليه انها نجاحات لتلك التنظيمات في مناطق أخرى (مثل

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أفغانستان)، مما يوفر فرص أكبر لحرية الحركة والتجنيد والتمويل لتلك التنظيمات، حتى ان القدرات التنظيمية للحركات الارهابية استطاعت تجنيد الشباب من الجنسيات الغربية[1].

ج. **تراجع الدعم الدولي**

تحول الاهتمام من مكافحة الإرهاب الى اهداف أخرى ذات طابع سياسي، حيث ان هناك من يعتقد أن طبيعة التطورات التي تحصل في العراق، واقترانها بتطورات الصراعات الإقليمية والدولية، قد افرز تهديدات مختلفة، يعتقد المجتمع الدولي، وبعض الأطراف الفاعلة في التحالف الدولي للقضاء على داعش، ان لها الأولوية في المواجهة، وهو ما أثر على طبيعة المهمة الأساسية للتحالف، ووجه التركيز ومساحات الدعم الدولي نحو التهديدات الجديدة، مما أفسح المجال أمام هامش حركة أوسع للخلايا الإرهابية، وأوجد حالة من الانقسام الداخلي حول أهمية الدور الذي يمارسه التحالف الدولي، وبالتالي افضى الى تغيير خطط التعاون بين الحكومة العراقية والتحالف.

د. **زيادة هامش الحركة للمجموعات الإرهابية**

حيث لا تتمكن (أو لا ترغب) بعض الدول بممارسة ضبط كامل لحدودها و/أو بعض التفاعلات داخل أراضيها، مما يفسح المجال لتنامي نشاطات تستهدف الانتقال الى الأراضي العراقية، مما يوفر هامش أكبر للحركة والحصول على الدعم للتنظيمات الإرهابية، من خلال انتقال الافراد والأفكار والأموال والمعدات الى داخل العراق.

هـ. **النشاطات العسكرية العابرة للحدود**

توفر النشاطات العسكرية التي تقوم بها بعض الدول المجاورة للعراق وغيرها الذرائع لبعض التنظيمات للقيام بأفعال وردود أفعال لتلك النشاطات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، مما يوسع من دائرة الأهداف، وبالتالي تستلزم جهود وقدرات أكبر في التعامل مع التطورات التي تحصل.

الى جانب تلك الاعتبارات، فأن الاخفاقات التنموية والفساد وفشل انظمة الحماية الاجتماعية تمثل اسباباً اساسية لأنتشار الارهاب والتطرف، وتوفر البيئات الحاضنة اليه، ففشل برامج الاصلاح الاقتصادي وضعف قدرة الدولة على تلبية المتطلبات الاقتصادية ساهمت في عدم وجود المصداقية بين الناس والحاكم، كما ان التطور التكنولوجي وسرعة التواصل والاتصالات، والتفاعلات الثقافية المختلفة ساهمت

[1] Lorne L. Dawson, A Comparative Analysis of the Data on Western Foreign Fighters in Syria and Iraq: Who Went and Why?, International Center for Counter-Terrorism, Netherlands, 2021. P. 16.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

في اغراء الشباب في الدخول الى التنظيمات الارهابية. فقد ساهمت المتغيرات الدولية في نشأة الارهاب، كما هيأت مجموعة من الظروف الدولية الفرصة للأرهاب وتطوره وانتشاره منها[1]:

1) نجاح الارهاب في كسب اهداف قصيرة الاجل تشجع على المنافسة والبقاء
2) انسيابية المعلومات وانتشارها حول التكنولوجيا والتكتيكات المسلحة من خلال وسائل الاعلام
3) تفادي الجماعات الارهابية الدخول في حروب طويلة وغير مأمونة العواقب
4) تشجيع بعض الدول للارهاب وتقديمها التسهيلات التدريبية للحركات الارهابية
5) انتشار الاخبار الدولية التي تغطي احداث الارهاب والعراق والتي فتحت الشهية للفئات الشابة بالانخراط في تلك المجموعات والاقتناع بأفكارها مما زاد من فرص الارهابيين في البقاء والنمو.

ثانياً: الجهود الدولية وتقييم بيئة الدعم الدولي

أسهمت الجهود الدولية في توفير بيئة داعمة للحرب على الارهاب في العراق، غير أن هذه الجهود بحاجة إلى قياس طبيعة الأداء من أجل تقييم طبيعة هذا الدعم، ومن ثم توزعت الدراسة في هذا المطلب إلى:

1. الجهود الدولية الداعمة للعراق في الحرب على الارهاب

يشكل الارهاب تهديداً للعديد من الدول حول العالم، ولذلك فإن تصميم سياسات فعالة لمكافحة الإرهاب تظل أولوية بالنسبة لصانعي السياسيات والقادة في العالم، ونتجية الى ان العراق قد تعرض الى صور عدة من التهديدات الارهابية، فقد توفرت الى العراق منصات متعددة في حربه على الارهاب على الصعيد الدولي منها[2]:

أ. **مؤتمر بغداد:** احتضنت بغداد في عام اذار 2014 مؤتمر دولي لمكافحة الارهاب الذي شاركت فيه 25 دولة و12 منظمة متخصصة، وتوصل المؤتمر الى بيان اسماه "وثيقة بغداد" وتضمنت مجموعة من التوصيات اهمها، تطوير المنظومة القانونية، وتعزيز التعاون الدولي في تبادل المعلومات، وتقويم جهود المجتمع الدولي في محاربة الارهاب، وحث الدول على تبني تدابير تمنع دخول الارهابيين الى العراق، وتفعيل القرارات الدولية المتعلقة بمكافحة الارهاب، واعتماد استراتيجيات وطنية لمكافحة الارهاب، والتأكيد على تعزيز حماية حقوق الانسان.

[1] رائد صالح علي واخرون، المتغيرات الدولية وانعكاسها على تطور مفهوم الارهاب، مصدر سابق ذكره، ص. 292
[2] وليد حسن محمد، الدور الدولي في محاربة الارهاب في العراق ... روسيا انموذجاً، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 61، ص.ص. 190-199.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ب. **قرار مجلس الامن 2170:** في اب 2014 أصدر مجلس الامن هذا القرار الرامي الى قطع مصادر التمويل عن المقاتلين الاسلاميين المتطرفين في العراق وسوريا، ومنعهم من تجنيد مقاتلين اجانب، وقد اجاز القرار استخدام القوة لتطبيق بنود القرار بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، كما دعى القرار الى ادانة اي تعامل تجاري مباشر او غير مباشر مع التنظيمات الارهابية.

ج. **مؤتمر باريس حول امن واستقرار العراق:** عقد هذا المؤتمر بناءاً على دعوة من الرئيس الفرنسي فرانسو هولاند في ايلول 2014 وشاركت فيه أكثر من 30 دولة ومنظمة دولية، وتعهد فيه المشاركون الى دعم العراق في حربة ضد الارهاب بكل الوسائل الضرورية، بما في ذلك الدعم العسكري، وحماية الاقليات في العراق.

د. **قرار مجلس الامن 2178 الخاص بالمقاتلين الارهابيين الاجانب:** تم اصدار هذا القرار بعد ان تولت الولايات المتحدة الامريكية الرئاسة الدورية لمجلس الامن الدولي في 24 ايلول 2014، وتمحورت القمة حول وقت تدفق المقاتلين الاجانب الى العراق، والزم القرار دول العالم بأتخاذ خطوات معينة لمواجهة تهديد المقاتلين الارهابيين الاجانب، كما دعى القرار الى تحسين التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات بخصوص التحقيقات الجنائية وملاحقة المقاتلين قضائياً.

هـ. **مؤتمر بروكسل الدولي لمكافحة الارهاب:** عقد هذا المؤتمر في بروكسل وضم 60 دولة بقيادة الولايات المتحدة الامريكية في عام 2014.[1] وجاء في القرار على ان التحالف الدولي ملتزم بالعمل في اطار استراتيجية مشتركة ومتعددة الاشكال وطويلة المدى لإضعاف والحاق الهزيمة بالجماعات الارهابية، وقد جاءت مقررات هذا المؤتمر استجابة لمطالب العراق ودعم جهده الحربي في صد التنظيمات الارهابية، ودعم القدرات القتالية الى العراق، الى جانب تدريب القوات الامنية العراقية، ومساعدة العراق في الجوانب الانسانية ودعم توجهات الحكومة العراقية.

وقد اعلن رسميا عن اهم مقررات الاجتماع الذي حضره اطراف ممثلون لدول عدة من بينها الولايات المتحدة الامريكية والسعودية ومصر والعراق والاردن ولبنان وقطر والكويت والبحرين والامارات وسلطنة عمان، وتم التأكيد على تامين موارد النفط التي تؤثر في الاقتصاد العالمي اي تامين امدادات النفط ومنها منابع وابار النفط وخطوط النقل، الى جانب تقديم مساعدات الى العراق والدول الأعضاء المتأثرة من الارهاب في التحالف لتطوير قدراتهم في مواجهه الارهاب ومنع تنامي الارهاب وتجذره محليا واقليميا،

[1] وليد حسن محمد، الدور الامريكي في محاربة الارهاب في العراق (داعش انموذجاً)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد 48 و 49، 2017. ص. 46

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ومنع امكانيه ارتداد الارهاب عبر المقاتلين الاجانب الى داخل اوروبا والعالم الغربي والدفاع عن رعاية ومصالح تلك الدول في مناطق الصراع، ومنع تدفق اللاجئين والهجرة الجماعية باتجاه اوروبا والعالم الغربي.

2 . **طبيعة الدعم الخارجي الموجه الى العراق في الحرب على الإرهاب، وتشمل**

أ. **بناء العقيدة العسكرية:**

تبنى العراق لسنوات طوال منذ تأسيس الدولة العراقية في 1921 لثقافة عسكرية فريدة تعتمد على المدارس الأنكليزية وعلى العقيدة القتالية البريطانية، كما اضافت الحروب التقليدية التي خاضها الجيش العراقي في السنوات الخمسين الماضية انماط اخرى الى عقيدته كانت مزيج بين العقيدة البريطانية والعقيدة السوفيتية، مما جعل تلك العقيدة صماء في حال تغير الاساليب القتالية للخصم، خصوصاً في التكيف مع العقيدة القتالية التي تتبناها الجماعات الارهابية التي نشطت بعد عام 2003. في واقع الامر ونتيجة الى العوامل السياسية وطبيعة الانظمة السياسية التسلطية التي حكمت العراق وتسييس المؤسسة العسكرية، فقد كان يتم ادارة القوات العراقية بشكل دقيق، ويتمركز صنع القرار العسكري على أعلى المستويات في قيادة الجيش العراقية[1]، اي ان الطابع المركزي في ادارة القوات العراقية هي السمة السائدة في العقيدة القتالية للقوات العراقية.

لقد مثلت تلك العقيدة العسكرية للعراق عائقاً امام التحرك السريع في ضرب مواقع الارهاب[2]، خصوصاً وان ما زاد من حدة المشكلة هو ان الهياكل المؤسسية القديمة للعقيدة العسكرية العراقية قد تم ملئها بقيادات عسكرية جديدة وفقاً لمبدأ المحاصصة (Quota) وتقاسم المناصب والموقع القيادية، هذا الامر جعل من الصعوبة القيام بأعادة هيكلة تلك القوات وفقاً للعقيدة العسكرية الجديدة في محاربة الارهاب.

على اثر التطورات المتلاحقة على الارض، وانتشار الارهاب في مناطق واسعة من العراق، الى جانب تصاعد الصراعات السياسية في تثبيت اركان الحكم الجديد، والذي كان قد امتد الى تعزيز الجماعات الارهابية في ايجاد ارضية خصبة لنمو الجماعات المتطرفة في العراق، وايجاد الحواضن المناسبة لتلك العناصر الارهابية. ومن تلك الأعتبارات، سعى المتغير الدولي وبالتحديد الولايات المتحدة الى انشاء

[1] David M. Witty, Iraq post 2014 counter terrorism service, the Washington Institute for Near East Policy, 2018, p. 8.

[2] Ben Connable, An Enduring American Commitment in Iraq, RAND Coporation, USA, p.11.

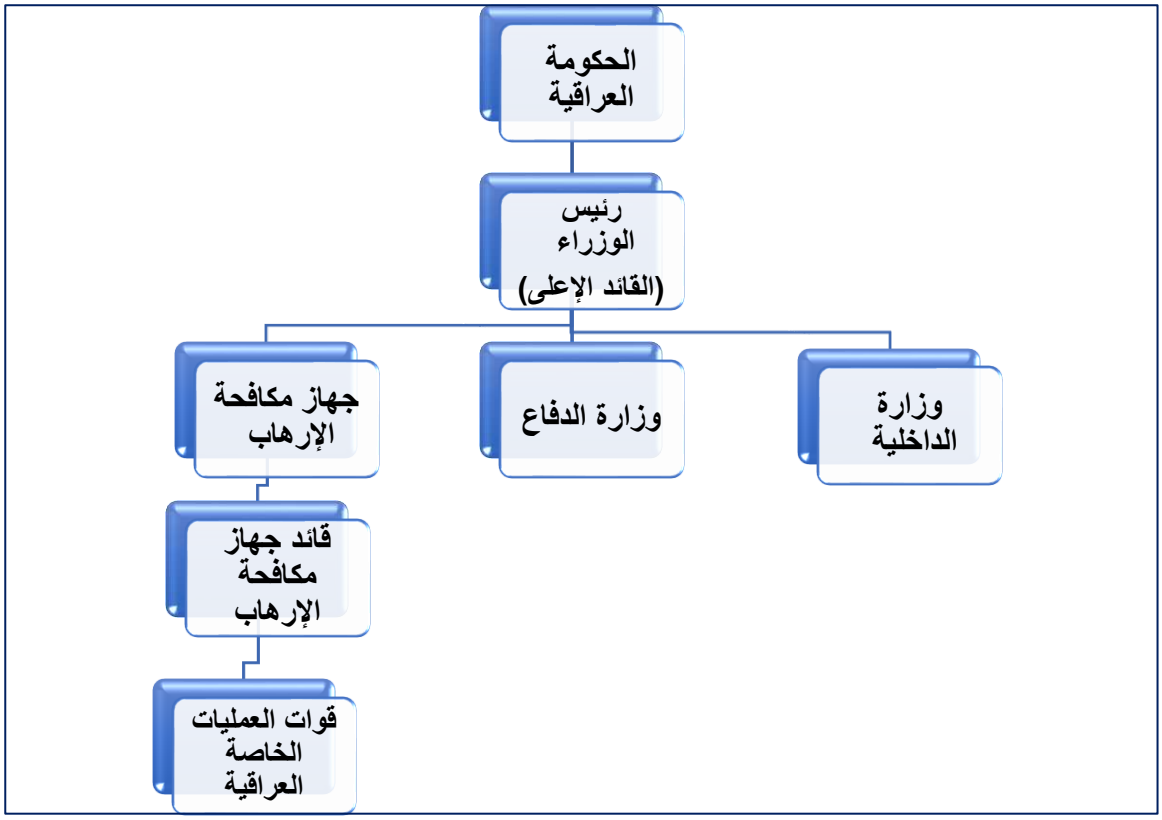
This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

قوة عسكرية تكون مكافئة الى الحركات السريعة التي يتبانها الارهاب وتكون ذات قدرة مؤسسية لها سرعة الاستجابة مع تطوير وحركة الجماعات الارهابية[1]، وبالتحديد هو جهاز مكافحة الارهاب.

ب. <u>التنظيم المؤسسي من خلال انشاء الوحدات القتالية:</u>

سعت الاطراف الدولية ومنها بالتحديد قوى التحالف الدولي الى ايجاد صيغة مؤسسية للخروج من عقيدة الحرب التقليدية للقوات العراقية، وللخروج ايضاً من مأزق تقاسم المواقع العسكرية وفقاً للأنماط القائمة على الأدارة والقيادة العسكرية بالمحاصصة، واتجهوا الى تشكيل قوة اسمها جهاز مكافحة الارهاب (CTS)*، ويلاحظ ان هذه المؤسسة قد حافظت على التماسك وفي قدرتها على محاربة الارهاب، كما كان ادائها القتالي افضل من الوحدات العسكرية الاخرى[2].

شكل 1. الهيكل التنظيمي لجهاز مكافحة الإرهاب



Source: DAVID WITTY , The Iraqi Counter Terrorism Service, Brookings, Washington DC, 2016. P. 31

[1] National Strategy for Victory in Iraq, National Security in Iraq, November 2005.

* يجادل البعض على ان جهاز مكافحة الارهاب لم يعمل بشكل مثالي، وان محاولات تسييسه قد جرت بشدة من قبل اطراف عدة.

[2] DAVID WITTY , The Iraqi Counter Terrorism Service, Brookings, Washington DC, 2016. P. 7

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

على اثر ذلك، حظي جهاز مكافحة الإرهاب باهتمام القوى الفاعلة الدولية في محاربة الارهاب تحديداً من الولايات المتحدة او غيرها أكثر من أي وحدة أخرى في قوات الإمن العراقية، حيث كان المستشارون الأمريكيون يتفاعلون بعمق مع جهاز مكافحة الإرهاب لسنوات لتقديم الدعم، في مقابل التقبل العالي من قبل القادة العراقيين في هذا الجهاز في اتباع التوصيات والخبرات الدولية في محاربة الارهاب. وقد صمم الجهاز بطريقة تكون له القدرة على المناورة واتخاذ اللازم من خلال المبادرات الفردية[1] واتخاذ القرارات من مستويات عسكرية دنيا، والذي مكن هذه القوات من التكيف مع أدوارها الجديدة مع الحفاظ على قدرتها على القيام بمكافحة الإرهاب بدقة دون ان يكون لها نفس النسق المؤسسي لعقيدة القوات التقليدية من صنوف القوات العراقية الاخرى.

وقد دخلت العلاقة بين الجهود الدولية في محاربة الارهاب وهذا الجهاز بمرحلة جديدة خصوصاً بعد انهيار القوات العراقية في 2014 في بعض مناطق العراق وسيطرة تنظيم داعش على بعض المحافظات في العراق، اذ سرعان ما تتوجت صور التفاعل مع المتغير الخارجي بأشكال جديدة منه الى حد المساهمة في اضفاء الصيغة الشرعية على جهاز مكافحة الارهاب من خلال اقرار قانون جهاز مكافحة الارهاب بالرقم 13 لسنة 2016، والذي كان يهدف الى ابعاد الجهاز عن الصراعات والمساومات السياسية والحزبية.

الى جانب تلك الأعتبارات، ساهمت الاطراف الدولية، ومن خلال القيادات العسكرية العراقية على العمل على وضع الإستراتيجية الوطنية العراقية لمكافحة الإرهاب بشكل كامل للبدء في معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، الا انها واجهت عقبات في تنفيذها بفعل وجهات النظر السياسية المختلفة في العراق.

ج. <u>الجهود التمويلية:</u>

ساهم المتغير الخارجي في تنظيم وتطوير التخصيصات المالية الى القوات المعنية لمكافحة الإرهاب من بينها جدولة المصروفات على الاجهزة الامنية، اذ تم تخصيص 19 مليار دولار من قبل الكونغرس الامريكي من صندوق دعم قوات الأمن العراقية لدعم وتطوير قوى الأمن الداخلي ، تم إنفاق حوالي 237 مليون دولار فقط على جهاز مكافحة الإرهاب[2]. وقد ساهمت تلك الجهود في ضبط وجدولة نفقات الدفاع خلال الحرب على داعش في السنوات 2014–2018 ، اذ تم وضع برامج حول ضبط الأنفاق

[1] U.S. DOS, Country Reports on Terrorism 2013-Iraq; and Special Inspector General for Iraq Reconstruction, Quarterly Report and Semiannual Report to the United States Congress, July 30, 2012, p.p. 84–85

[2] DAVID WITTY ، The Iraqi Counter Terrorism Service, op cit. P. 8

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

خلال الأزمات المالية التي مر بها العراق نتيجة لأنهيار اسعار النفط في 2015. وقد تم تدريب القيادات في قوات الامن العراقية من خلال الخبراء الأجانب في كيفية ادامة التمكين من خلال الثبات في الموارد المالية او تذبذها او تراجعها مع عدم التأثير على زخم المعركة ضد الارهاب.

الى جانب الاعتبارات تلك، تدفقت اشكال اخرى من المعونة المالية الاجنبية الى العراق في حربه ضد العراق سواء بشكل مباشر او غير مباشر. ومع ذلك، فأن موضوع تدفقات المعونة الاجنبية الى العراق كانت محط جدل بين الاطراف المختلفة، ففي بعض الاحيان وجد ان التمويل والمساعدات الدولية المباشرة الى المجتمعات المتضررة من الأرهاب قد ساعد على انحراف تلك الاموال لتقع بأيدي الارهابيين، وكانت هناك صور لنماذج متعددة ضمن هذا السياق، ومنها نماذج حصلت في دول جنوب اسيا منها في افغانستان وباكستان، وحتى العراق[1]. وقد وجدت الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ان بعض انواع المساعدات الموجهة الى مناطق معينة قد تفسر وقوع حوادث ارهابية جديدة، خصوصاً تجاه الافراد العاملون او المتلقون لتلك المساعدات من الاطراف الاجنبية.

ان من البديهي القول ان العراق وبحكم الموقع الجغرافي الأقليمي المعقد، فأنه يواجه عقبة في تلقي التمويلات من الأطراف الدولية المتعددة، فالأنفتاح غير المنظم بدون ان تكون هناك اناطة لأدوار تكاملية في وجهات التمويل ممكن ان تقود الى خلق امراء الحروب من الارهابيين الذين ستكون لهم القدرة على استدامة الأوضاع قدر الامكان. ان تدفق المساعدات الاقتصادية من الفاعل الخارجي الذي يمثل عنصر اساس ومهم، ولكنه قد يخلق نتائج سلبية منها قد تتعارض مع القانون او الدستور مما يخلق فرصاً الى الفساد والمتربحين من الأرهاب. فضلاً عن ذلك، تبحث المنظمات الارهابية عن فرص لممارسة غسيل الاموال واستدامة عملياته الأرهابية من خلال خلق قنوات مالية مستدامة. ولذلك فأن التمويل الموجه الى منع الارهاب وتعويض ضحاياه لابد من ان يأخذ طابعاً قانونياً ومؤسسياً. الى جانب المضي في الجهود الدولية والتعاون الدولي في محاربة الارهاب. من المهم ايضاً بالنسبة الى العراق هو تحديد الادوار التي تقوم بها الاطراف الخارجية في منع تمويل الارهاب، ومن بين تلك الامور هو التعاون في منع الإرهابيين من تمويل أنفسهم من خلال نهب الممتلكات الثقافية، وتدريب القوات العراقية على كيفية تتبع مصادر تلك الاعمال خصوصاً وان العراق يمتلك موروثات حضارية كبيرة يمكن ان تكون

[1] Umer Shahzad et al, official development assistance and counter terrorism efforts: Pre and post 9/11 analysis for South Asia, USAID, 2019.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مصدراً من مصادر تمويل الجماعات الارهابية. الى جانب تبادل المعلومات المالية التي تم الحصول عليها في سياق الادلة التي يتم جمعها.

د. **الجهود التدريبية وتطوير القدرات:**

طبقاً الى وجهات التي تتبناها الفواعل الدولية في محاربة الارهاب، فأنها ترى ان تطوير القدرات هو المجال الأكثر ارتباطًا بالمهمة الأساسية للدفاع الجماعي بين الدول[1]. وقد توزعت الادوار التدريبية بين الجهات الدولية منها حلف شمال الاطلسي، والقوات الامريكية، والتحالف الدولي ضد الارهاب في هدف اساس هو التعاون بين الحلفاء لدعم الدفاع من الهجمات الإرهابية وعدم انتقالها عبر الحدود ووأد تلك المحالفات في الدول الاطراف. الجانب المهم هنا هو انشاء برنامج عمل للدفاع ضد الإرهاب الذي تم إنشاؤه في عام 2004. ويركز على التعامل مع نقص القدرات لدى الحلفاء الاصدقاء والدول التي تعاني من الارهاب منها العراق، الى جانب معالجة وتلبية المتطلبات العاجلة، وإجراء البحوث التكنولوجية حول جهود مكافحة الإرهاب، ودعم تحقيق وصيانة الهيمنة التكنولوجية وقابلية التعاون البيني.

ومن بين المهام التي تولت الاطراف الأجنبية المعنية في توفير التدريبات الى العراق هو توفير الحماية التكنولوجية وانظمة الامان، الى جانب التدريبات حول معالجة الاجهزة المتفجرة، وحماية الموانئ، وخطوط الامداد، وامدادات الطاقة، ومجالات أخرى في جوانب حيوية. وتتكيف الجهود التدريبية مع التطورات والاستراتيجيات التي تعتمدها الجماعات الارهابية منها توفير تدريبات حول معالجة الاهداف مثل الطائرات بدون طيار المسيرة والانتحارية والتي تقاد عن بعد. وقد قام حلف شمال الاطلسي بتأسيس مجموعة عمل تابعة للمنظمة لمكافحة الطائرات بدون طيار، والتي تعمل على أساس برنامج عمل يركز على توفير الحماية وتعزيز الأمن في الداخل، وتحقيق التماسك. ويمكن تلخيص ابزز الجهود التي قدمتها الاطراف الدولية الى العراق بالآتي[2]:

- توفير الدعم العسكري ودعم وتدريب وحدات الجيش العراقي
- تدريب العشائر العراقية
- دعم قوات البيشمركة وتقديم المساعدة والتمويل الى جانب توفير بعض المتطلبات القتالية.
- المشاركة في ادارة وتخطيط المعارك الكبرى وشن عمليات برية محدودة.

[1] Gabriele Cascone, NATO Counterterrorism Trends: Current and Future Threats, Washington, 2022.

[2] عبد الرحمن كريم درويش وكارزان عمر علي، الفاعلية الاستراتيجية للتحالف الدولي في محاربة تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) دراسة تحليلية (2014-2016)، مجلة كلية القانون للقانون والعلوم السياسية، العدد 35 ، 2020، ص. 53

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- توفير المعلومات الاستخبارية العسكرية
- العمل على وقف تدفق الاموال والمقاتلين الى التنظيمات الارهابية منها تنظيم داعش الارهابي
- اعادة بناء المجتمعات التي تأثرت من التنظيم ومن أعماله الوحشية
- ايجاد رؤية مشتركة لمحاربة الارهاب وتصنيفها لرسم صورة مشتركة بين دول التحالف
- توفير الحماية الى الحلفاء الاساسيين الذين يتعرضوا الى تهديد حقيقي من تمدد داعش

وفقاً لذلك يمكن تقييم الاختلافات في اوجه المتغير الخارجي حول دعم العراق في الحرب على الارهاب على أساس الآتي:

1-الجغرافية السياسية والعسكرية التي خلقها الإرهاب: خلق الارهاب في العراق واقعاً سياسياً وعسكرياً واجتماعياً معقداً بسبب تعقيدات الحغرافية العسكرية الخطيرة الذي تولد نتيجة للسلوك السياسي والعسكري لقوى الإرهاب مما قاد الى فشل محاولات فتح الجبهة العسكرية لكي تتعامل مع هذا الخطر الداهم من دون تلقي المساعدة في ذلك، خصوصاً وان الخصم يتمتع بالمرونة في الانتقال والاستهداف والتمركز والتخفي، فالارهاب يعمل دائماً على ضرب الاستقرار الامني وتفكيك اواصره، ونتيجة لذلك، انتقلت تلك المخاوف الى الاطراف الاقليمية والدولية في محاولة لإستبعاد هذا الخطر، انطلاقاً من مخاوفها والاولويات او الاجندات التي تسعى الى تحقيقها من الحرب على الارهاب. فحاولت تلك الاطراف الى التحصن والأبقاء على استقرارها من خلال المواجهة معه على الارض في العراق.

2- عدم الاتساق بين المتغيرات الخارجية المشاركة في الحرب على الإرهاب: في حقيقة الامر، لم تكن جهود المتغير الخارجي في محاربة الارهاب متسقة فيما بينها في موضوع مواجة الارهاب في العراق[1]، فالتفاعلات الدولية في محاربة الارهاب في العراق كانت تشوبها الريبة بين الاطراف المتعددة، فالعراق يعد شريكاً في التحالفات الدولية التي ساهمت في الحرب على الارهاب، منها التحالف الدولي في الحرب على الارهاب، كما انه عضو في التحالف الرباعي في الحرب على الارهاب والذي يضم روسيا وايران وسوريا، والذي كان يهدف الى تبادل المعلومات الاستخبارية بين وزارات الدفاع والاجهزة الامنية بين هذه الدول، الا ان هذا التحالف لم يصل الى حد التعاون العسكري[2]، وكانت قد حدثت بعض الاشكاليات في طريقة عمل التحالف الدولي، كما ان هناك قوى عراقية كانت قد اعلنت عدائها الى التحالف الدولي. كما لم تكن ايران وسوريا ضمن التحالف الدولي في الحرب على الارهاب، الا انهما

[1] رائد صالح علي واخرون، المتغيرات الدولية وانعكاسها على تطور مفهوم الارهاب، مصدر سابق ذكره، ص. 293

[2] حسام محمد خضير، العلاقات العراقية الروسية (2014-2018)، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 82، 2020 ص. 521

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

شاركتا بفاعلية في الحرب على الارهاب سواء في العراق او في سوريا وبصور عدة، اذ بالرغم من اهمية الدور الايراني في دعم الجهود المحلية في العراق في تحرير المدن، وكذلك بالرغم من وجود تنسيقات تجري بين قوات التحالف ومنها القوات الامريكية والقوات الإيرانية على الارض، من خلال ارسال الاحداثيات والخطط المشتركة ودعم القوات الجوية الامريكية للقوات غير الشريكة في التحالف الدولي على الارض، ولكن كان كل طرف سواء الايراني او الامريكي مشكك في جهود الطرف الاخر في الحرب على الارهاب في العراق.

3- الفرصة في تعزيز المكاسب والنفوذ: كما اشرنا في بداية هذا البحث، الى ان الجهود الدولية والاقليمية والفواعل الاخرى التي شاركت في الحرب على الارهاب في العراق وجدت في هذه الحرب فرصة لتعزيز نفوذها وتعظيم مكاسبها ، فلكل قوة منظروها الخاص، وان كانت هناك اختلافات في النواحي الجوهرية التي تخص رؤيتهم واستراتيجيتهم ، مثلا التنافس بين السعودية وايران ، الى جانب تركيا، التي اصبحت لا تنسجم مع التحالف الدولي ودخلت في تعقيدات عميقة مع التحالف نتيجة للاهداف التي يعمل عليها التحالف[1].

4-التفاوت في الأولويات بين الغرب والشرق: يرى الغرب ان الارهاب في العراق والمنطقة بالعموم يشكل تهديدا وطنياً حقيقياً عليهم، بسبب ايدلوجيته وموقفه من القوى الغربية وكما يتركز الارهاب في مناطق استراتيجية التي تعد نقطة التقاء الشرق بالغرب، فقد يخلق اشكالية كبيرة للامن القومي الامريكي والغربي بالعموم، فحسب مقررات مصالح الامن القومي الامريكي تشعر امريكا بالتهديد المباشر من وجود الارهاب وحسب المبررات المعلنة وهي:

1. التهديد المباشر الذي يطلقه الارهاب على امريكا، اذ تعتبر الجماعات الارهابية ان امريكا هي العدو الاول للعالم الاسلامي.
2. سوابق العمليات الارهابية التي شنتها تلك الحركات في الولايات المتحدة الامريكية وفي اوروبا.
3. التهديد الذي يخلقه الارهاب على المصالح الحيوية الامريكية في منطقة الشرق الاوسط والتهديد الذي تخلقة التنظيمات الارهابية على الامن القومي لحلفاء امريكا في المنطقة الى جانب ان الامريكيون والغربيون يرون بأن الارهاب يتنامى بعد انسحابهم من المنطقة.
4. من الناحيه الاقتصادية تعد منطقة الشرق الاوسط ومنها العراق اهمية كبيرة بالنسبة الى الولايات المتحدة والغرب بفعل وجود اكبر الشركات النفطية العالمية التي تعمل في هذه المنطقة.

[1] المصدر السابق، المكان نفسه

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

5. الى جانب تلك الاعتبارات، تشكل التكلفة الباهظة للعمليات العسكرية عبئاً اضافياً على الدول الغربية، لذا فأن الغرب مضطر الى بذل جهود كبيرة لانهاء وجود التنظيمات الأرهابية في العراق.

كما ان كلُ من روسيا والصين والاتحاد الاوربي ايضاً لديهم نهج متباين حيال المنطقة بالعموم والعراق بالخصوص، فكل دولة تحارب الارهاب وفقاً لما تمليه المصالح القومية لتلك المجموعة من الدول ، ولذلك تتسم فاعلية المتغير الخارجي في الحرب على الارهاب بالتبدل والتغير وعدم الثبات في رؤياها وفي ممارساته تبعاً لما تمليه مصالحه الوطنية والقومية الاستراتيجية والآنية.

ثالثاً: تنظيم اوجه التعاون والإستجابة للمتغيرات الخارجية

إن تنظيم أوجه التعاون والإستجابة للمتغيرات الخارجية لايعد أمراً سهلاً، فهو يشكل طبيعة الأداء المتوازن الذي يهدف إلى توظيف هذه المتغيرات في مجال مكافحة الارهاب، والاستفادة منها في تحقيق منجز وطني. وعلى هذا الأساس فإن الدراسة ضمن هذا المطلب تضمنت ثلاث مجالات وكالآتي:

1. **تنظيم أوجه التعاون مع الفواعل الخارجية. وتشمل الاجراءات الآتية:**

أ. **اعداد نهج محلي وطني لتنظيم دور المتغير الخارجي في محاربة الارهاب:** سيتعين على الاطراف الخارجية المشاركة في الحرب على الارهاب ان تخضع الى خطة وطنية تكاملية لهدف القضاء على الارهاب، وسيتطلب على الاطراف كافة ان تخضع الى اداء تلك الادوار تبعاً الى المصلحة الوطنية الداخلية الى جانب المصالح والأولويات بالنسبة الى الشركاء، سواء من المنطقة، او شركاء من الدول الغربية او حتى من تلك الدول الشرقية. ان المتطلبات الوطنية بالنسبة الى العراق، وتبعاً الى المرحلة الراهنة، والتجارب السابقة ان تحدد من الادوار السابقة للمتغيرات الدولية وان يعاد دراستها، فالعراق مثلاً بحاجة الى الدور الاستشاري للقوات الامريكية وتهيئة العوامل التمكينية بأستمرار بالنسبة الى القوات العراقية ومنها بالتحديد جهاز مكافحة الارهاب، وفرض معايير التدريب، وتقديم المشورة الفنية، وتحسين فاعلية تلك القوى المعنية بمحاربة الارهاب[1].

ب. **الدعم الجوي والخرائط المتقدمة:** ستكون القوات العراقية بحاجة مستمرة الى صيانة المعدات الدقيقة ومنها الطائرات، ودعم الجهد الاستخباري، وتقديم الخرائط الدقيقة المتقدمة عن تواجد العناصر

[1] David Witty , Counter Terrorism Service, Iraq post-2014, Washington Institute, 2018, p.6

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الارهابية والخلايا التي تتمركز فيها، اضافة الى ضبط الحدود من خلال الرقابة المستمرة عبر الكاميرات الحرارية والليزرية. وسيكون من مصلحة العراق على المدى الطويل، ان يعمل على توجيه الجهود التنظيمية للقوات الامنية العراقية، والفصل بين الاختصاصات والتدريبات، وهنا سيكون على العراق ان يستعين بالجهود الخارجية في اعادة بناء قوى الأمن الوطنية.

ج. **مساعدة المجتمعات المدنية والحكم الرشيد:** يمكن ان تساهم العناصر التي تعزز من وعي المجتمعات المحلية في محاربة الارهاب من انهاء العناصر الجاذبة لنمو البيئات الحاضنة للارهاب، كما ان مساهمة الفواعل الخارجية في تحسين الظروف السياسية للمناطق المحلية يمكن ان توفر فرصة لأشراك تلك الفئات المجتمعية في مراكز صنع القرار، وتحسين الادارة الرشيدة لتلك المناطق. ان تلك الاشكال من المساعدات ممكن ان توفر وسيلة لمساعدة الحكومات المتضررة دون الاضطرار الى استخدام العنف والعقاب الجماعي ونظام الثأر الجماعي.

د. **رفع الوعي والقدرات والمشاركة**[1]: العراق بحاجة الى تطوير شبكة تبادل المعلومات الأستخبارية بين الدول والجهات ذات العلاقة بمكافحة الارهاب، مثلاً طور حلف شمال الاطلسي (الناتو) مفهوم استراتيجي قائم على ثلاث ركائز وهي: الدفاع الجماعي، وادارة الأزمات، والامن التعاوني، وتعنى هذه الركائز بزيادة الوعي في تبادل المعلومات الاستخبارية بين الاطراف، وتم من خلاله انشاء خلية استخبارية للأرهاب والتي تصدر برامج وخطط دورية تركز على المخاطر المحدقة في اوقات محددة وخرائط الانتشار والتي تساعد في الاستجابة الى تحدي الارهاب. كما يعمل الحلف ضمن هذا الاهتمام على التركيز على مبدأ معالجة الفئات المجتمعية في المناطق التي شهدت احداث ارهابية منها الاطفال واعادة تأهيل النساء، وحماية الممتلكات الثقافية واعادة الوثائق والممتلكات الفردية وخصوصاً الى النساء. الى جانب ذلك، تعمل الاطراف الخارجية الى تسخير التكنولوجيا في عمليات التحري والبحث عن المخطوفين والمفقودين، وعن الإفراد الذين تم اخفائهم في مواقع مختلفة مثل مجالات الطب الشرعي.

هـ. **اجراءات التقاضي ومحاكم الارهاب:** شدة تعقيد الظاهرة الارهابية ولدت حالات قضائية يصعب التعامل معها ضمن اجراءات المحاكم العراقية والقوانين العراقية المعمول بها في العراق، فجرائم الإرهاب ترتقي الى حد ارتكاب فضائع انسانية لايمكن التعامل معها ضمن القوانين المدنية العراقية او حتى القوانين العسكرية، ويرتبط بهذا موضوع أدلة ساحة المعركة. إحدى النتائج المحتملة للاستغلال التقني

[1] Gabriele Cascone, NATO Counterterrorism Trends, *op cit,* p. 32

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

هي دعم إنفاذ القانون والإجراءات القانونية، لا سيما فيما يتعلق بمحاكمة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وفي أي عملية، يكون الجيش هو الجهة التي تجمع المعلومات التي توفرها الى المحاكم، والتي يمكن بعد ذلك استخدامها للمساعدة في محاكمة الإرهابيين في بلدانهم الأصلية أو التعرف عليهم عندما يحاولون عبور الحدود. ولذلك قامت الجهات الدولية بتطوير احكام الأدلة في ساحة المعركة[1]، وهدفها الاساس والرئيسي هو تسهيل تبادل المعلومات والموارد التي يتم جمعها من خلال الحفظ والارشفة وانتقال البيانات بحيث يمكن استخدامها في المحاكم القضائية.

و. **معالجة خطاب الكراهية:** في بعض الاحيان تبرز الحاجة الى مراجعة القوانين والتشريعات والممارسات في العراق من اجل ايجاد الثغرات القانونية والمؤسسية التي تثير حالات الكراهية في المجتمع، ومن بين تلك الأجراءات المرجعات القانونية لما ينشر على محتويات وسائل التواصل الاجتماعي، والطرق التكنولوجية والتقنية في وؤد تلك الممارسات او المنشورات... كما ان العراق سيكون بحاجة الى الخبرات الدولية[2]، اذ من الواضح أن الإنترنت يلعب دورًا كبيرًا في نشر خطاب الكراهية والمعلومات المضللة. ولكن الصعوبات ستكمن في القدرة على ضبط القدرة على عدم التأثير على الحريات الشخصية وحقوق الجماعات.

2. طبيعة الاستجابة المطلوبة للمتغيرات الخارجية

أ. **على مستوى الادراك:** من الضروري توسيع دائرة الادراك سياسياً واجتماعياً ومؤسساتياً ودولياً كون الدولة العراقية بكافة مؤسساتها تخوض حرباً ضد الإرهاب، بالنيابة عن المنطقة والعالم، وبالتالي فإن الفهم ينبغي أن ينصرف الى مفهوم القتال وليس المكافحة، حيث يعبر الأول عن وجود معركة شاملة تتطلب تحشيد كافة القدرات والدعم لها، بينما يشير الثاني الى نشاط محدود زماناً ومكاناً للتعامل مع مخاطر محدودة وليست شاملة، كما هو الحال عليه في الوقت الراهن. وهذا القتال يجري داخلياً في جزء كبير منه، ولكنه ايضاً يجري خارجياً للتعامل مع منابع تلك المخاطر، وهذا الامر لا يقتصر على الجهود العسكرية المباشرة، وإنما يمتد الى جهود أمنية، واستراتيجية، واستخبارية، ودبلوماسية.. الخ.

ب. **على مستوى الهياكل**

ينبغي التمييز وتحقيق التكامل والترابط بين ثلاثة أدوار خارجية أساسية في جهود مكافحة الارهاب:

[1] *Ibid*,
[2] Matthew Levitt, U.S. Counterterrorism Reimagine, Washington Institute, 2022. p.5.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- **دور سياسي–استراتيجي:** مستشارية الامن القومي
- **دور استخباري–تنسيقي:** جهاز المخابرات الوطني
- **دور عملياتي–ميداني:** جهاز مكافحة الإرهاب

6. ينبغي أن تكون الجهة المرجعية الوحيدة في جهود مكافحة الإرهاب هي جهاز مكافحة الإرهاب، لضمان تكامل المعلومات والتقييم وسرعة وفاعلية وشمولية الفعل ورد الفعل. ويشمل ذلك الجانب الإعلامي في الإعلان عن الإنجازات في مجال مكافحة الإرهاب.

ج. <u>على مستوى السياسات</u>

7. تعزيز التعاون والتنسيق الإقليمي، بمعزل عن تأثير المتغير السياسي (فصل الملف الأمني عن السياسي).
8. ربط مستوى المنافع المتحققة من العلاقات الثنائية بمستوى التعاون والتنسيق الأمني.
9. الفصل داخلياً بين المواقف السياسية حيال التعاون الدولي، وبين الحصول على الدعم الدولي في مجال مكافحة الإرهاب.
10. تبني مقاربة شاملة تسمح بفهم الترابط بين التهديد الأرهابي والنشاطات التخريبية الأخرى (التهريب، المخدرات، الهجرة غير الشرعية، الاتجار بالبشر.. الخ).
11. تبني استراتيجية وطنية شاملة للأمن القومي، تركز على التهديدات والمخاطر ذات الطابع الخارجي للمصالح الوطنية، تتضمن التعامل مع تلك المخاطر والتهديدات ذات الطابع الإرهابي، وتبنيها رسمياً من كافة المؤسسات والفعاليات العراقية.
12. تبني الوقائية في التعامل مع المخاطر والتهديدات الموجهة الى الامن القومي العراقي.
13. عدم تضخيم العدو على المستوى الإعلامي مما يعزز من ميل بعض الجهات الخارجية نحو دعم التنظيمات الإرهابية.
14. الانتشار في مناطق المواجهة داخلياً وخارجياً، وهو ما يمكن أن يتحقق عبر التكامل بين الأجهزة المختلفة.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

3. إحتمالات تأثير المتغيرات الخارجية في المخاطر الإرهابية في العراق

أ. مشهد تزايد التأثير

يفترض هذا المشهد أن طبيعة البيئة المعقدة التصارعية، والتي تتصف بدرجة عالية من اللاتأكدية والانفتاح للعراق، ستقود الى تصاعد التفاعلات غير المنضبطة، مما سيوسع من هامش الحركة للتنظيمات الإرهابية في الداخل العراقي، وستشهد المتغيرات الخارجية المؤثرة في الظاهرة الإرهابية في العراق تصاعداً في حجم تأثيرها.

ب.مشهد تراجع التأثير

يفترض هذا المشاهد أن تزايد قدرة المؤسسة الأمنية العراقية على مواجهة المخاطر الإرهابية، وضبط الحدود، وتصاعد قدرة الحكومة العراقية على إدارة العلاقات الإقليمية والدولية للعراق، وضبط التفاعلات الداخلية، الى جانب نجاح مسارات التفاهمات الإقليمية والدولية، سيفضي الى احتواء تلك المخاطر وتحجيمها، وبالتالي سيتراجع تأثير المتغيرات الخارجية بشكل تدريجي.

ت.مشهد استقرار التأثير

يقوم هذا المشهد على أن التعقيد المتزايد في تفاعلات البيئة الخارجية للعراق، سيقابله تطور جوهري في قدرة الدولة العراقية على إدارة التعقيد الناجم عن تلك التفاعلات، وبالتالي ستبقى مستويات تأثر الظاهرة الإرهابية في العراق ضمن حدود السيطرة في المرحلة الحالية.

الخاتمة:

لقد مثل المتغير الخارجي في محاربة الارهاب الصادر من دول او من منظمات ذات طبيعة مختصة، عاملاً حاسماً في محاربة الإرهاب في العراق، فالحرب على الارهاب في العراق كانت في حقيقتها حرباً بالوكالة عن امن ومصالح المنطقة والعالم، كون ان البيئة العراقية مثلت فرصة الى الارهابيين في ملاقاة خصومهم من شتى الاطراف. وان الحرب على الارهاب تمر بمراحل مختلفة وهي تتأثر بالتطورات العالمية، ولذلك الجهد الدول الذي سخر قبل 20 عاماً في الحرب على الارهاب لا يصلح في الوقت الراهن، وخصوصاً في البيئة المحلية في العراق، وسيكون على العراق العمل على وضع استراتيجية لتنظيم كل المتغيرات الخارجية الفاعلة في الحرب على الارهاب في هذه البلاد، وانهاء حالات الفوضى التي انتابت تلك الجهود، بل وحتى الانتفاع من الحرب على الارهاب من قبل اطراف خارجية وداخلية. سيكون العراق بحاجة الى الاستشارة في ابعاد عدة منها في الجانب التكنولوجي،

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

والتقني، وتطوير القدرات وبناء انظمة الأتصالات والخرائط، الى جانب تطوير القدرات المؤسسية والقضائية، واعادة تأهيل المجتمعات المحلية المتضررة خصوصاً الاطفال والنساء.

إن ما حصل لإكثر من عقدين ماضيين سمح للأطراف الخارجية بتحديد المبادئ الأساسية والادوار في مكافحة الإرهاب، وهو ما يتطلب على العراق الاستفادة منه. ولكن، مكافحة الإرهاب كانت وستظل في المقام الأول مسؤولية وطنية عراقية، والعراق لا يمكن ان يترك قرارات محاربة الارهاب الى الفاعلين الخارجيين.

الإستنتاجات:

15. التطورات التي تحصل في العراق واقترانها بتطورات الصراعات الإقليمية والدولية، قد افرز تهديدات مختلفة، ينظر اليها الاطراف الخارجية على ان لها الأولوية في المواجهة، وهو ما أثر على طبيعة المهمة الأساسية للمتغير الخارجي، مما أفسح المجال أمام هامش حركة أوسع للخلايا الإرهابية في بعض الاحيان.
16. مسببات عدم الاستقرار وبالتحديد الارهاب نشأت في العراق نتيجة متغيرات داخلية خاصة، واخرى قادمة من خارجها، نتيجة لتحولات النظام الدولي، وتفاعلات القوى الفاعلة فيه، وبالنتيجة أخذت هذه البيئة تفرز ثمة تهديدات لاطرافها من جهة، وكذلك لمناطق أخرى.
17. ثبت واضحا ان الجيوش على الارض لم تكن قادرة على حسم الحرب ان لم يكن هناك معلومات متواصلة ومحدثة وتقديم الدعم الجوي من خلال المشورة والخبرة من الفواعل الدولية.
18. العقيدة العسكرية العراقية التقليدية المتوارثة كانت اداة صماء في مواجهة الارهاب وملاحقة فلولهُ لو التحديثات التي جرت على تلك العقيدة.
19. الاجراءات المالية والسياسية للتحالف الدولي ساهمت في تضييق الخناق على القدرات المالية للارهاب وتفكيك شبكاته المحلية والأقليمية والدولية.
20. ساهم التحالف في توجيه الجهود الدولية حيال اعادة اعمار المناطق المنكوبة، كما ساهم في توفير المعلومات الاستخبارية التي لا يمكن الاستغناء عنها في الحرب على الارهاب.
21. تعددية الفاعلين الدوليين أفرزت تداخلاً في دوافع متباينة في توظيف الظاهرة الإرهابية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر لصالح أطراف معينة وفقاً لإجندات دولهم والمنظومات التي ينتمون اليها.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

22. وفرت التهديدات الارهابية التي تعرض اليها العراق منصات متعددة في حربه على الارهاب على الصعيد الدولي منها مؤتمر بغداد ومؤتمر بروكسل وقرارات مجلس الامن الداعمة الى العراق ومؤتمر باريس حول امن واستقرار العراق.

23. ساهمت الجهود الدولية في ضبط وجدولة نفقات الدفاع خلال الحرب على داعش في السنوات 2014-2018 ، اذ تم وضع برامج حول ضبط الأنفاق خلال الأزمات المالية التي مر بها العراق نتيجة لأنهيار اسعار النفط في 2015. كما تم تدريب العراقيين حول ادامة التمكين من خلال الثبات في الموارد المالية او تذبذها او تراجعها مع عدم التأثير على زخم المعركة ضد الارهاب.

24. تدفقات المعونة الاجنبية الى العراق كانت محط جدل بين الاطراف المختلفة، ففي بعض الاحيان وجد ان التمويل والمساعدات الدولية المباشرة الى المجتمعات المتضررة من الأرهاب قد ساعد على انحراف تلك الاموال لتقع بأيدي الارهابيين.

25. تدفق المساعدات الاقتصادية من الفاعل الخارجي الذي يمثل عنصر اساس ومهم، ولكنه قد يخلق نتائج سلبية منها قد تتعارض مع القانون او الدستور مما يخلق فرصاً الى الفساد والمتربحين من الأرهاب

26. شدة تعقيد الظاهرة الارهابية ولدت حالات قضائية في العراق يصعب التعامل معها ضمن اجراءات المحاكم العراقية والقوانين العراقية المعمول بها في العراق.

- **<u>التوصيات</u>**

27. العراق بحاجة الى تكييف المتغيرات الخارجية في مكافحة الارهاب وفقاً للأنماط المؤسسية والاحتياجات الوطنية الملحة، لا على اساس اولويات المصلحة التي تخص تلك الاطراف.

28. من المهم بالنسبة الى العراق تحديد الادوار التي تقوم بها الاطراف الخارجية في منع تمويل الارهاب، ومن بين تلك الامور هو التعاون في منع الإرهابيين من تمويل أنفسهم من خلال نهب الممتلكات الثقافية، وتدريب قوات الامن العراقية تتبع مصادر تلك الاعمال خصوصاً وان العراق يمتلك موروثات حضارية كبيرة يمكن ان تكون مصدراً من مصادر تمويل الجماعات الارهابية.

29. العراق بحاجة الى تطوير قاعدة بيانات لتداول المعلومات بين الاطراف الخارجية المتعددة تهدف الى تتبع الى جانب تبادل المعلومات المالية التي تم الحصول عليها في سياق الادلة التي يتم جمعها.

30. العراق بحاجة الى تعاون خارجي في قضايا متعددة قد تشكل اسباب غير مباشرة في الارهاب والاستقرار الداخلي للمنطقة منها معالجة ظروف النزوح والميل الى الهجرة، وانتشار المخدرات، والتوتر الداخلي، والزيادة الكبيرة في نمو السكان، والفقر، والبطالة، وانتشار الجريمة، وغيرها من الظواهر، وهي

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

بالإجمال عناصر مغذية للإرهاب، وتفرز تحديات ليس لمؤسسات الدولة المعنية فحسب، وإنما لمجل دول المنطقة.

31. ان المتطلبات الوطنية بالنسبة الى العراق، وتبعاً الى المرحلة الراهنة، والتجارب السابقة ان تحدد ادوار المتغيرات الدولية وان يعاد دراستها، فالعراق مثلاً بحاجة الى الدور الاستشاري للقوات الامريكية وتهيئة العوامل التمكينية بأستمرار بالنسبة الى القوات العراقية ومنها بالتحديد جهاز مكافحة الارهاب، وفرض معايير التدريب، وتقديم المشورة الفنية، وتحسين فاعلية تلك القوى المعنية بمحاربة الارهاب.

32. من مصلحة العراق على المدى الطويل، ان يعمل على توجيه الجهود التنظيمية للقوات الامنية العراقية، والفصل بين الاختصاصات وانواع التدريبات، وهنا سيكون على العراق ان يستعين بالجهود الخارجية في اعادة بناء تلك القوات.

33. مساهمة الفواعل الخارجية في تحسين الظروف السياسية للمناطق المحلية يمكن ان توفر فرصة لأشراك تلك الفئات المجتمعية في مراكز صنع القرار، وتحسين الادارة الرشيدة لتلك المناطق.

34. اعادة تأهيل المجتمعات التي تعرضت الى احداث ارهابية منها الاطفال والنساء، وحماية الممتلكات الثقافية واعادة الوثائق والممتلكات الفردية وخصوصاً الى النساء.

35. الاستفادة من الخبرات الاجنبية في تسخير التكنولوجيا في عمليات التحري والبحث عن المخطوفين والمفقودين، وعن الإفراد الذين تم اخفائهم في مواقع مختلفة مثل مجالات الطب الشرعي.

36. تبرز الحاجة الى مراجعة القوانين والتشريعات والممارسات في العراق من اجل ايجاد الثغرات القانونية والمؤسسية التي تثير حالات الكراهية في المجتمع.

37. تبني استراتيجية وطنية شاملة للأمن القومي، تركز على التهديدات والمخاطر ذات الطابع الخارجي للمصالح الوطنية، تتضمن التعامل مع تلك المخاطر والتهديدات ذات الطابع الإرهابي، وتبنيها رسمياً من كافة المؤسسات والفعاليات العراقية.

38. تدريب القوات الامنية العراقية من قبل الجهات الخارجية المختصة في عمليات جمع الادلة الى المحاكم، والتي يمكن بعد ذلك استخدامها للمساعدة في محاكمة الإرهابيين في بلدانهم الأصلية أو التعرف عليهم عندما يحاولون عبور الحدود.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

References:

1. Ben Connable, An Enduring American Commitment in Iraq, RAND Coporation, USA,
2. David M. Witty, Iraq post 2014 counter terrorism service, the Washington Institute for Near East Policy, 2018.
3. David Witty, Counter Terrorism Service, Iraq post-2014, Washington Institute, 2018
4. DAVID WITTY , The Iraqi Counter Terrorism Service, Brookings, Washington DC, 2016.
5. Gabriele Cascone, NATO Counterterrorism Trends: Current and Future Threats, Washington, 2022.
6. Lorne L. Dawson, A Comparative Analysis of the Data on Western Foreign Fighters in Syria and Iraq: Who Went and Why? International Center for Counter-Terrorism, Netherlands, 2021.
7. Matthew Levitt, U.S. Counterterrorism Reimagine, Washington Institute, 2022.
8. Muhammad Shabbir, Emerging Middle East: Interplay of the New Power Centers, National Defense University, Institute for Strategic Studies, Pakistan, 2013
9. National Strategy for Victory in Iraq, National Security in Iraq, November 2005.
10. Terry L. Deibel, Foreign Affairs Strategy: Logic for American Statecraft, Cambridge University Press, New York, 2010.
11. U.S. DOS, Country Reports on Terrorism 2013-Iraq; and Special Inspector General for Iraq Reconstruction, Quarterly Report and Semiannual Report to the United States Congress, July 30, 2012.
12. Umer Shahzad et al, official development assistance and counter terrorism efforts: Pre and post 9/11 analysis for South Asia, USAID, 2019.
13. Waleed Hazbun, Regional Powers and the Production of Insecurity in the Middle East, The International Spectator, Italy, 2018, https://www.iai.it/sites/default/files/menara_wp_11.pdf

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/